

العولمة وأزمة المحيط Globalization and the Environment

عبد الوهاب بن البشير خطاط*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

abdelwahebkattat@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/02/12

تاريخ القبول: 2021/01/30

تاريخ الإرسال: 2020/10/07

Abstract:

Economic globalization has expanded the opening of all world markets and reduced taxes and customs duties and even cancel them in the favor of the spread of major investment institutions, to focus their work on the depletion of raw materials mainly located in developing countries or southern ones under the cover of Free market or the opening markets, which leads to damages to the environment.

Keywords: Globalization, Environment.

ملخص:

لقد وسّعت "العولمة" الاقتصادية بما هي فتح لمجمل الأسواق العالمية وتخفيض في الضرائب الجمركية بل وإلغائها، في انتشار المؤسسات الاستثمارية الكبرى لتركز أعمالها على استنزاف المواد الأولية المتواجدة في الدول النامية أو دول الجنوب تحت غطاء السوق الحرة أو السوق المفتوحة مما يؤدي إلى الإضرار بـ "المحيط".
كلمات مفتاحية: العولمة، المحيط.

مقدمة

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار بصمة الجريمة التي يقترفها الإنسان ضد "المحيط" وضد الطبيعة بصفة عامة، بحكم فعله المهيمن الذي وجهه لـ "المحيط". فعل مهيمن يمثل الوجه البارز للعولة التي بنيت على مبدأ السيطرة والهيمنة وتقريب المسافات بين الدول وبين المؤسسات واستغلال ثروات "المحيط". وتعد الأزمة التي يعرفها "المحيط" أزمة كونية إنسانية. إن التطورات التقنية ونمو الرأسمال المادي وتعهده جعل الإنسان يطمح إلى مزيد السيطرة على الموارد الطبيعية والتحكم فيها وهو ما ألحق أضراراً فادحة بـ "المحيط" وهو ما عبر عنه ("نايس أرني" 2009) بالقول: "ما يسمى يوم القيامة البيئية هي عبارة عن حالات كوارث، لا يمكن إيقافها... فنحن نعرف القليل ولا شيء عن المدة التي ستظهر فيها هذه السياسات لحيز الوجود. وحقيقة أن السكان من البشر هم على الطريق إلى كارثة، تقود إلى نتيجة أن الكارثة ستحدث والموقف خطير لأننا لا نعرف إذا ما كان الطريق سوف يتغير بشكل فوري جذري" (ص. 55). لقد أفرزت العولة للعالم ظواهر يصعب التحكم فيها أو التنظير لها، وذلك جراء الممارسات التعسفية للدول الغربية أو الدول الكبرى، والتي تسعى جاهدة للسيطرة على العالم بمختلف موارده الطبيعية، واختزاله في قرية واحدة تسهل التحكم فيه واستغلال ثرواته بأقل تكاليف ممكنة، وذلك بالاستفادة من الثورة التقنية والمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال. لا تفهم الدول الكبرى إلا لغة المصالح المادية والهيمنة على الثروات الطبيعية وتصريفها حسب مصالحها، متناسية الأضرار التي يمكن أن تلحق الطبيعة بصفة عامة و"المحيط" بصفة خاصة مما يحيل على أنه لا أمل في سلامة "المحيط" حيث سيتم ابتلاع مكوناته وهدمه. وبناء على ذلك سنخرج على النقاط التالية. مفهوم المحيط ومفهوم العولة وإضرار سياسة العولة بالمحيط.

1. المحيط: الاشتقاق اللغوي والاصطلاحي

لقد عرف مفهوم "المحيط" تطوراً من المدارس الجغرافية وصولاً إلى المدارس الإيكولوجية المعاصرة. بمعنى أن التداول الحالي لمفهوم "المحيط" لم يكن ليحيل إلى ما أحال إليه دون أن يمر بحقول معرفية بدءاً بالمجال الجغرافي وصولاً إلى الإيكولوجيا. وبناء عليه فإن هذا الرهان هو الذي سيقودنا في إطار هذا الغرض إلى تناول هذا المفهوم من خلال طرح السياقات المختلفة التي استعمل فيها هذا المفهوم والإشكاليات التي عرفها هذا المفهوم علينا أولاً أن نعود إلى أصله الاشتقاقي والمعاني التي حملها هذا المفهوم.

1.1 الاشتقاق اللغوي

يعود مفهوم "المحيط" في اللغة العربية إلى فعل "أحاط"، "يحيط" "إحاطة" و"محيط"، نقول أحاط بالشيء أي سيّجه من كل الجهات. ونقول "محيط": "الخط الذي يحيط بالدائرة". (يوسف، محمد رضا، 2006، ص. 1432). يحيل مفهوم "المحيط" في اللغة العربية على جملة من المعاني منها الإحاطة ومنها العلم والقدرة والجمع،...: معنى الإحاطة: ويقصد بـ"المحيط" الإحاطة بالشيء من كل حذب وصوب وقد عني به "البحر المحيط باليابسة من أكثر جهاتها، الأقيانوس (نسبة إلى قارة اقيانوس)" (يوسف، محمد رضا، 2006، ص. 1432). ويحيل معنى الإحاطة على المحاصرة من كل الجوانب إذ يقال: "أحاط السلطان بفلان، إذا أخذه أخذا حاصره من كل جهة" (القرطبي، 1418 هـ -، 1998، ص. ص. 30-31).

العلم: أي الاطلاع ومعرفة ما يخفى عن الآخرين وكانت تنسب صفة العلم إلى الإله على وجه الخصوص بدعوى قدرته على الإحاطة بكل شيء علما أي ما يعلمه الإنسان وما لا يعلمه وما يفعله وما لا يفعله ذلك ما يتضح من خلال بعض الآيات القرآنية التي تصور الإله عارفا وعالما بما يفعله الناس والكفار من بينها "إن تمسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا إن الله بما يعملون محيط" (القرآن، سورة آل عمران، الآية، 120). بمعنى أن الله يعلم ما يعمل الكفار من فساد وصد عن سبيله ومعاداة أهل دينه ومطلع على أفعالهم وحافظ لها إلى يوم الدين ليجازيهم على ذلك أي أنه محيط بما يفعلونه وعالم بذلك، وهو ما يؤكد "الطبري" في "مجامع البيان في تأويل القرآن" في شرحه للآية المذكورة أنفا عندما قال: "إن الله بما يعمل هؤلاء الكفار في عبادته وبلاده من الفساد والصد عن سبيله، والعداوة لأهل دينه، وغير ذلك من معاصي الله، بجميعة، حافظ له لا يعزب عنه شيء منه، حتى يوفيهم جزاءهم على ذلك كله ويذيقهم عقوبتهم عليه" (الطبري، 1412 هـ 1992 م، ص. 413). وبناء على ذلك فإن العلاقة بين "المحيط" والعلم هو أن العلم يحيل على الإحاطة بالشيء ومعرفة كل ما يتصل به حتى يصبح واضحا للعارف ومحاط به من كل الجوانب، ويشترك "المحيط" مع العلم في الإحاطة بالشيء من جميع النواحي.

القدرة: يحيل مفهوم "المحيط" على معنى القدرة أي القدرة على الفعل وقد ارتبطت القدرة بفعل الإله من حيث التدبير والملك ويتضح ذلك من خلال بعض الآيات الواردة في القرآن التي تنسب فيها هذه الأوصاف إلى الإله ذلك ما نعرث عليه في الآية: "وأخرى لم تقدروا عليها أحاط الله بها وكان الله على كل شيء قدير" (القرآن، سورة الفتح، الآية، 21). ويحيل فعل أحاط الذي منه "محيط" في هذه

الآية على قدرة الله على التدبير والملك، "يحيل فعل أحاط في هذه الآية على القدرة أي أن الله قادر على التدبير والملك" (ناصر، سعدي، عبد الرحمان، 1414هـ - 1993م، ص. 53). وتحيل القدرة على التدبير والملك على الإحاطة بالشيء فمن هو قادر على تدبير الأمور وتملكها فهو قادر على الإحاطة بالشيء، وفي هذا الجانب تشترك القدرة مع "المحيط" في الإحاطة بالشيء.

- الجمع: يحيل مفهوم "المحيط" على معنى الجمع ويتعلق ذلك بما نزل في القرآن بمعنى أن الله يجمع الكفار لمحاسبتهم وإنزال عقوبته بهم "فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في أذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين" (القرآن، سورة البقرة، الآية، 19)، وعني ب"الله محيط بالكافرين بمعنى جامعهم، فمحل بهم عقوبته،... وجامعهم في جهنم" (الطبري، 1412هـ - 1992م، ص. 184). وبناء على ذلك فإن العلاقة بين "المحيط" والجمع هو أن من يجمع شيئاً ما فهو يحيط به من كل الجوانب ويطل عليه من كل صوب وحذب أي من كل الجهات والجوانب ولا يخفى عليه جزء منه.

ومجمل القول فإن العلم والقدرة على التدبير والتملك والجمع تحيل كلها تقريباً على الإحاطة بشيء ما، فكلما علمنا بشيء ما فقد أحطنا به وكلما كانت لنا قدرة على تدبير مسألة وتملكناها فقد أصبحت تحت سيطرتنا وأحطنا بها وسيطرنا عليها وما الجمع إلا جمع لشيء ما ومحاصرته من جوانبه أي الإحاطة به من كل جوانبه وتلك هي المعاني التي تجمع هذه العبارات مع ما يحيل عليه مفهوم "المحيط" من إحاطة وتطويق من كل الجوانب الخ... ويقابل مفهوم "المحيط" في اللغة العربية مفهوم «Environnement» في الفرنسية وهو منحوت من فعل «Environner» والذي كان متداولاً في العصر الوسيط في اللغة الفرنسية حيث يحيل على معاني التسييج وذلك في القرن الثاني عشر ويحيل على "الإحاطة" أو فعل "أحاط" «Entourer» وذلك في القرن الرابع عشر فنقول: "أن تحيط شيء ما أي أن تطوقه" (Le Grand Robert, Tome 4, 1992, p. 31). وكذلك أستعمل فعل «Environner» في معنى فعل "غمر" «Enclore» أو اكتنف. واستعمل هذا الفعل أي "أحاط" «Environner» في معنى "طوق" «Cerner» و"حاصر" «En cercler» كأن نقول "طوق الماء شيئاً ما أو حاصر الماء شيئاً ما" (Rey, Alain, 1992, p. 703). ويحيل على معنى «Encacher» أي "أخفى" كأن نقول أخفت الثلوج الجبل. ويحيل فعل «Environner» في القرن السادس عشر على معنى مجازي للإحاطة كأن نقول "أحاط به الخطر" (Rey, Alain, 1992, p. 703). بمعنى داهمه وألم به. ومجمل القول فإن مفهوم "المحيط" اشتق من الفعل «Environner» الذي يحيل على الإحاطة والاقتراب والمجاورة والإلمام بالشيء من كل الجوانب.

وإذا كان يحيل فعل "أحاط" « Environner » على هذه المعاني في اللغة الفرنسية أو الاستعمالات الفرنسية أي الإحاطة والتطويق والتسييج والاكتناف، ومنه اشتق مفهوم "المحيط" « Environnement ». "ففي اللغة الانجليزية يعود مفهوم المحيط « Environnement » إلى « To environ » ويتكون هذا الفعل من « Environ » في الفرنسية التي تتكون من أداة « En » و « viron » التي تعني دائرة « Cercle » أي محيط دائرة « Tour » أو مستدير « Rond » وهي مشتقة من « Environ » من « Virer » أي انعطف دار، دَوَّر... " (Rey, Alain, 1992, p. 703)، وتبعاً لذلك يحيل هذا المفهوم أي "المحيط" « Environnement » في الفرنسية و « Environnement » في الإنجليزية لغوياً على الإحاطة بشيء ما، وكذلك في اللغة العربية.

العناوين الفرعية هي عناوين تدرج تحت العناوين الرئيسية والتي يمكن أن تحوي بدورها العناوين الثانوية والتي تحوي بدورها معلومات كثيرة يمكن أن تقسم إلى نقاط متعددة.

2.1 المعنى الاصطلاحي

أُستعمل هذا المفهوم سنة 1921 في المجال الجغرافي ليحيل على مجمل المكونات المحيطة بالكائن الإنساني والعلاقة القائمة بين هذا الكائن والمكونات المحيطة مثلما يقرّ بذلك (بول فيدال 1922) في كتابه "مبادئ الجغرافيا البشرية" "بأن الكائن الإنساني في علاقة اتصال أو ارتباط بما يحيط به أي بوسطه أو بمحيطه الذي هو مجمل الظواهر والعناصر الفيزيائية التي تحيط به" (ص. 5) وهنا بالأساس نلاحظ أن "بول فيدال" قد عاد إلى المعنى الذي يحمله مفهوم "المحيط" في الاستعمالات الإنجليزية في بداية القرن الثامن عشر "في سنة 1921 في الجغرافيا الإنسانية اقترض أو نقل مفهوم المحيط من الاستعمالات الإنجليزية لسنة 1827" (Rey, Alain, 1992, p. 703).

والذي يعني "مجمّل الشروط الطبيعية والثقافية التي تؤثر على الكائنات الحية ونشاطات الإنسان"

(Rey, Alain, 1992, p. 703). وتعني الشروط الطبيعية ما هو فيزيائي وكيميائي وبيولوجي وما هو اجتماعي (أي منتجات المجتمع). ما يمكن أن نشير إليه هو أن مفهوم "المحيط" عند Vidal, Paul, (1922) لا يقتصر على المكونات الطبيعية بل يتعلق أيضاً بصناعة الإنسان أو ما يحدثه الإنسان من تغيير على الحيز الأرضي الذي يقيم عليه "إن التغيرات الجغرافية التي يحدثها الإنسان وترتبط بجزء أرضي لا يمكن تفسيرها أي هذه التغيرات إلا في علاقة بالإنسان وفي علاقة بالوسط (المحيط) الذي صنعه في كل جزء من الأرض وتفاعل الشروط الفيزيائية التي تحيط بهذا الكائن"

(p. 5)، وبناء على ذلك فإن "المحيط" الذي استعمله "بول فيدال" يمكن أن نفهمه على أنه مجمل "المكونات المحيطة" بالإنسان والمتغيرات التي أحدثها الإنسان على جزء من أجزاء الأرض التي يقيم بها.

سينتقل المفهوم أي مفهوم "المحيط" الذي استعمله "بول فيدال" في المجال الجغرافي في بداية القرن العشرين سنة 1921. وبما هو مجمل "الشروط الطبيعية" والمنتجات الإنسانية التي تحيط بالإنسان أو إقامته... إلى المجال "الإيكولوجي" في منتصف القرن العشرين أي أنه سيدستعمل في المجال "الإيكولوجي". وقد أشار (André, Pierre, Claude, Deliste, Reveret, 1910) إلى انتقال هذا المفهوم من المعنى "الجغرافي" إلى المعنى "الإيكولوجي": "المحيط هو مجمل العناصر الطبيعية والصناعية التي تشترطها الحياة الإنسانية والمحيط السكاني أو الإقاماتي أين يقيم الإنسان. وسيظهر هذا التعريف من جديد في منتصف القرن العشرين" (p. 35). ظهر هذا الاستعمال في سبعينات القرن العشرين في المؤتمر العالمي للغة الفرنسية سنة 1970 وهو ما يجمع عليه عديد المفكرون والمؤرخون ويحيل هذا الاستعمال لمفهوم "المحيط" على المعنى الطبيعي والصناعي (الإنتاجي). كما يشير إلى ذلك (Sevette, Pierre, 1976)، متحدثا عن المؤتمر المذكور أي مؤتمر سنة 1970 قائلا: "حدد المؤتمر العالمي للغة الفرنسية المحيط بما هو مجمل العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية القادرة على التأثير بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية" (p. 230).

وأخذ مفهوم "المحيط" في اللغة الإنجليزية تقريبا المعنى نفسه في اللغة الفرنسية فهو يحيل على كل ما هو طبيعي وصناعي وكل ما هو ثقافي أي اجتماعي وهو ما يؤكد (André, Pierre, Claude, Deliste, Reveret, 1910) عند قولهما: "مفهوم المحيط هو مفهوم تقني تنامي استعماله، ظهر في انكلترا سنة 1960، وهو يعني مجمل العوامل الطبيعية منها (الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية) والثقافية (اجتماعية) ولها القدرة على التأثير في الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية" (p. 36). وبناء على ذلك يحيل مفهوم "المحيط" الذي تم استعماله في سبعينات القرن العشرين وبناء على التعريفات التي تعرضنا إليها جملة من العناصر والمكونات: المكونات الفيزيو-إحيائية أي الطبيعة والمكونات البنائية أي منتجات الإنسان، ومكونات حيوية أين يمارس أنشطته والمكونات الفيزيو-إحيائية وهي عناصر طبيعية منها الأماكن الطبيعية كالمنحدرات والسهول والمرتفعات، والمياه ونوعية المياه، المناخ، والهواء ونوعية الهواء والحيوانات والنباتات. والمكونات البنائية وهي العناصر المكونة لقاعدة اشتغال المجموعات البشرية، كالمساكن والشبكات الاتصالية والقرى المدن... والمكونات الحيوية ويقصد بها مجمل الأماكن والساحات للتفاعلات الاجتماعية كالعمل واللقاءات والمدارس والأماكن التجارية وأماكن الاستراحة...

إذن ما يمكن نلاحظه هو أن المعنى الذي يحيل عليه مفهوم "المحيط" في المجال الجغرافي مع "بول فيدال" في بداية القرن العشرين لم يخرج عنه في المجال الإيكولوجي في سبعينيات القرن العشرين، أي أنه ظل يتمحور حول ما هو طبيعي وما هو صناعي أي من إنتاجات الإنسان أو ما يحدثه الإنسان من تغيرات على الطبيعة. هذا المعنى الذي يحيل عليه في سبعينيات القرن العشرين نعثر عليه لدى عديد المفكرين في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين حيث نعثر على تعريف (Beandy, Raymond, 2000) الذي يقول "يتكون المحيط من مجمل عناصر مختلفة (طبيعية صناعية)" (p. 245). ولعل التعريف الذي أورده (André, Pierre, Claude, Deliste, Reveret, 1910) كان يلخص التعريف النهائي الذي سيكون عليه مفهوم "المحيط" حتى الزمن الراهن وذلك عند قولهما: "المفهوم المحيط تعريفات أساسية ثلاث: كل ما يحيط بالإنسان وما يكون ما يسمى بالمجاورة. والمحيط السكاني لشخص ما أو الوسط الذي يعيش فيه وكل العناصر الطبيعية والصناعية التي تتطلبها الحياة الإنسانية" (p. 35)

وبالتالي بدأ مفهوم "المحيط" يتبلور في منتصف القرن العشرين ليتمحور حول ما يحيط بالإنسان من مكونات طبيعية ومنتجات صناعية وما يحدثه الإنسان من تغييرات على المجال الجغرافي الأرضي.

ولعل ما يمكننا ملاحظته، أن مفهوم "المحيط" لا يختلف من حيث المعنى الذي يحيل مفهوم "الوسط" فكلاهما يحيل على نفس المعنى أو لنقل يحملان معنى مشترك وهو مجمل المكونات الطبيعية وما يحدثه الإنسان من تغيير على الأرض، وسأوى "بول فيدال" (Vidal, Paul, 1922) في الاستعمال بين المفهومين "المحيط" و"الوسط" وتحديدًا في كتابه "مبادئ الجغرافيا الإنسانية" بقوله: "ولكن عندما نفكر في ما يتضمنه مفهوم الوسط أو المحيط" (p. 5) وليس الاشتراك في المعنى الجغرافي فحسب بين المفهومين فالمعنى الإيكولوجي (البيولوجي) يحيل على نفس المعنى والاستعمال فكما يمكن أن يستعمل مفهوم "الوسط" يستعمل مفهوم "المحيط" ذلك ما نعثر عليه لدى (André, Pierre, Claude, Deliste, Reveret, 1910) عند قولهما: "ليس المحيط إلا الدائرة السكنية لشخص ما أو الوسط أين يعيش" (p. 35). والأكثر من ذلك فإنهما اقتربا ببعضهما من حيث الاستعمال "تدرس الأيكولوجيا كجزء من البيولوجيا علاقات الكائنات الحية بوسطها الطبيعي وحماية المحيط" (p. 35). وفي عديد الدراسات المعاصرة فإن عديد الدارسين يستعملون مفهوم "المحيط" للتعبير عن المعنى الذي يعبر عنه مفهوم "الوسط" سابقا مثلا لدى "كلود برنار"، ف (De Wit, Hendrik C. D., 1982) في حديثه عن تأثير "الوسط الخارجي" على "الوسط الداخلي" والتفاعل القائم بينهما بقوله "نوعية المحيط تعكس ردة فعل الكائن العضوي" (p. 150). ويقصد بـ"المحيط" "الوسط الخارجي". ومن الأجدر بنا أن نشير هاهنا إلى

أن هناك استعمال عبارة "الإيكولوجيا" عوضاً عن "المحيط" سواء في الفرنسية أو في العربية. وينسب إلى الرسول (ص) في حديث له "من استطاع منكم الباءة، فليتزوج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم" ويقصد باستطاع الباءة من هو قادر على توفير المسكن أو المكان الذي سيأوي إليه هو وزوجته، وتبدو هذه المعاني قريبة إلى معنى عبارة "الإيكولوجيا" "إيكو" أي المسكن «Oikos». وفي ذات المعنى يقال "أبأت القوم منزلاً وبوأتهم منزلاً تبويئاً، وذلك إذا نزلت بهم إلى سند جبل، أو قبل نهر" (ابن منظور، 1988، الجزء الأول، ص. 283). وهنا يكون المعنى أقرب إلى الدلالة التي تحيل عليها عبارة "الإيكو" بما هي تحيل على المسكن والإقامة. ولعلنا نصيب عندما نقول أنه في العربية يتم استعمال "البيئة" عوضاً عن "المحيط" في بعض الأحيان أي ترجمة لـ «Environnement»، "محيط البحر المحيط باليابسة من أكثر جهاتها، الأقيانوس، الوسط الذي يقيم فيه الإنسان، بيئة" (محمد رضا، يوسف، 2006، ص. 1432). ويعود أصل كلمة "البيئة" في اللغة العربية إلى الجذر "بؤأ" وهو مأخوذ من أباء، والاسم بيئة، ونقول "أبأته منزلاً وبوأه إياه وبوأه له وبوأه فيه، بمعنى هيأه له وأنزله ومكن له فيه" (ابن منظور، 1988، الجزء الأول، ص. 283). وقيل "للعقد التزويج بقاء لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً" (ابن منظور، 1988، الجزء الأول، ص. 283). ونعثر في القرآن على "والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوأنهم من الجنة غرفاً" (القرآن، سورة العنكبوت، الآية، 58). بمعنى سنسكنهم أو سنقيمهم في الجنة. ونجد "وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء" (القرآن، سورة يوسف، الآية، 56)، بمعنى أعطيناه الأرض وبإمكانه أن يقيم أو يسكن أو يعمر حيث يشاء. وبمعنى أعمق تهيئة مكان ما للسكن. وتعود "الباءة" إلى "بؤأ" وتعني الزواج والنكاح وجاء: "أراد بالباءة النكاح والتزويج" (ابن منظور، 1988، الجزء الأول، ص. 283). وفي سياق نفسه أي في معنى النكاح والزواج يقال: "فلان حريص على الباءة أي على النكاح" (ابن منظور، 1988، الجزء الأول، ص. 283). وما النكاح والزواج إلا إحالة على السكن والإقامة وتبوء مكان ما وتهيئته للسكن. وعني بالباءة، السكن أو الإقامة في البيت أو المنزل أو مكان ما "وبوأتك بيتاً، اتخذت لك بيتاً... أبأت القوم منزلاً وبوأتهم منزلاً تبويئاً" (ابن منظور، 1988، الجزء الأول، ص. 283). وعني بالفعل "تبؤأ" الذي منه بيئة إصلاح مكان وتهيئته للإقامة، "وقيل تبؤأ: أصلحه وهيأه". (ابن منظور، 1988، الجزء الأول، ص. 283). ويكون هذا الإصلاح والتهيئة لغاية السكن والإقامة. يتضح مما وصلنا إليه أن التقارب بين مفهومي "المحيط" و"البيئة" في العربية يعود إلى الاشتراك في المعنى الذي يحيل على الإقامة والسكن والسكنية والانسجام بين الساكن والمسكن أي الساكن الإنسان والمسكن "المحيط" و"البيئة".

وبالتالي تعني "البيئة" السكن والإقامة في مكان ما أو لنقل هي موطن الإقامة والسكن أي المكان الذي نقيم به. وما يمكن ملاحظته هو أن "البيئة" تحمل المعنى الذي يحمله مفهوم "المحيط"

ويشتركان في معنى الإقامة والسكن والسكينة والعيش. ومجمل القول تشترك المفاهيم "الوسط" و"المحيط" و"البيئة" و"الإيكولوجيا" في المعنى، فاستعمال أحدها يغني عن استعمال الآخر. ولا يخفى علينا أن تنتقل مفهوم "المحيط" من المجال الجغرافي إلى المجال الإيكولوجي في منتصف القرن العشرين، كان قد ارتبط بجملة من الإشكاليات للصيقة منها على وجه الخصوص و"العملة".

2. العملة في معناها الاقتصادي وتأثيرها على المحيط

تعرف العملة بما هي أهم حركة انتقالية شهدتها القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، جملة من التعريفات العامة والمطلقة ومنها التعريفات المتعلقة بمجال ما. فأما التعريفات المطلقة فنعثر على تعريف (جيرار ليكلرك، 2004) "إن العملة أمر يختلف عن الأمر البسيط والمحض. العملة كتابة عن ولادة كرة أرضية واحدة هي من الآن وصاعدا ملك الناس أجمعين: إنها ليست ملكية أية حضارة كبرى ولا سيطرة لأي منها عليها، لكرة أرضية لا مركز عليها..." (ص. 333). أما التعريفات المتعلقة بمجال ما كالسياسة أو الثقافة، أو الاقتصاد الذي ارتبط بما يسعى التطور التقني والعلمي... والذي يهمننا رأسا هو المعنى الاقتصادي (ولو لا يمكننا الفصل بين الاقتصادي والسياسي في هذه المسألة والثقافي...)، الذي لا فكاك بينه وبين "المحيط" فهما يرتبطان ضرورة لا اختيارا. ويعرف (فانسون بودراند" و"جيرار ماري هارفي" 2006) في كتابهما المعنون ب"فهم العملة" أو "معرفة العملة": "تعني العملة التقاء أو تقارب الأسواق في كل أنحاء العالم وذلك تحت استراتيجيات عملة شركات الاستثمار، العابرة للدول والتي تمارس أنشطتها في كل مكان وبنفس الطريقة ونفس المواد..." (p. 19) بمعنى إزالة الحدود الإقليمية والدولية، وفتح المجال أمام الشركات الاقتصادية العابرة للقارات من التنقل بحرية بين الدول، ويصبح العالم عالم متحرر من كل الحدود الجامدة والفاصلة بين الدول. ولعلنا لا نخطئ عندما نعتبر أن التعريف الذي قدمه (هبرماس، 2000) في كتابه "الحداثة وخطابها السياسي"، كان ذا وجهة باعتباره أرسى تعريفا ل"لعملة" يرى بأنها مشروع إن شئنا، أو عملية جارية أي أنها لا تتوقف أو هي عمل دائم وليس له نهاية يقف عندها وذلك عند قوله: "إنني أستخدم مفهوم العملة لوصف عملية جارية، لا للتعبير عن وضع نهائي. يصف هذا المفهوم تزايد المواصلات ووسائل الاتصال وعلاقات التبادل المتجاوزة الحدود القومية وتكثيفها. فكما أن سكة الحديد والملاحة البحرية والتلغراف قد كثفت نقل البضائع والأشخاص أو لتدفق البضائع ورؤوس الأموال والمال أو لنقل الإلكتروني والتعامل مع المعلومات، أو الدورات الناشئة بين الإنسان والتقنية والطبيعة" (ص. 129). وهذا التعريف يبدو شافيا وضافيا: أن العملة في المجال الاقتصادي هي تخطي الحدود الدولية أو لنقل هو انتقال الاقتصاد من المحدود إلى اللامحدود، أي من اقتصاد يقوم على الاعتراف بحدود الدول إلى اقتصاد لا يعترف بهذه

الحدود. فهو إذن اقتصاد عابرا للحدود خاصة منها النشاط التجاري والمالي والصناعي المعلوماتي. فالعملة في محتواها الاقتصادي فسخ للحدود أمام حركة السلع ولأموال.

العملة هي انتقال أو تحول الاقتصاد من اقتصاد وطني دخل الدولة الواحدة إلى اقتصاد عالمي (منتشر في كل الدول وذل بإلغاء الضريبة الجمركية على السلع والأنشطة التي تمارس...) "العملة تترجم التحول من اقتصاد موطني أو وطني إلى اقتصاد عالمي" (Baudrand, 2006, p. 20).

إذا لس هناك مانع بأن لا تبقى الشركات الاستثمارية أو الاقتصاد الاستثماري قيد موقع محدد أو معين أو أن لا تتجاوز الحدود التنظيمية للدول. وذل بإلغاء الضريبة الجمركية على هذه الشركات ضمن ما يسمى بالتبادل الحر. فالاقتصاد المعولم دائما على أهبة الاستعداد لاكتساح أكثر مما يمكن من الحدود والبلدان والسيطرة على الموارد الطبيعية ولأسواق. إن الاقتصاد المعولم هو اقتصاد يقوم على تلبية الحاجيات على مستوى حجم أكبر أي على مستوى عالمي وليس على مستوى محلي "قومي" فحسب.

تصبح ضمن الاقتصاد المعولم الأسواق المتفرقة سوقا واحدة يسهل التنقل بينها دون أي صعوبات أو تعطيل، خاصة مع تطور تقنيات الاتصال. وتكون الأسواق أكثر انفتاحا على بعضها البعض وتزاح فيها الضرائب الجمركية والقوانين المنظمة للحدود... يمكننا القول بأن الاقتصاد المعولم عموما هو عملية إدماج مجمل الأنشطة الاقتصادية (تجارة، إنتاج، صناعة، تنقل، توزيع، معلومات، خدمات...) ضمن نشاط عالمي موحد ليس له حدود. إلا أن السؤال الذي يجدر بنا طرحه: ما علاقة عملة الاقتصاد بالمحيط؟

إن العلاقة بين عملة الاقتصاد أو الاقتصاد العالمي و"المحيط" تتجه بنا رأسا إلى تنامي النشاط الاقتصادي على مختلف الأصعدة أو المستويات. وتنامي النشاط الاقتصادي المعولم يعود أساسا إلى تنامي السلك التجاري وتنقل البضائع ب البلدان نظرا لغياب الضرائب الجمركية وسهولة التنقل بين الأسواق... وتنامي السلك التجاري يتبعه ضرورة الزيادة في الإنتاج، والزيادة في الإنتاج يتبعه استهلاك ضخم من المواد الطبيعية، أو المواد الأولية منها الغذائية ومنها الطاقة... وبالتالي يكون ذلك متبوعا باستنزاف للمواد الأولية واستهلاك أكثر للطاقة، فيكون اضرر بالمحيط ضررا ملحوظا.

تقود الاقتصاد المعولم شركات اقتصادية استثمارية كبرى وبالتالي فالمؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغرى ليس لها القدرة على تخطي حدود الدول أي هناك تفاوت في الاستفادة من هذا الانفتاح لصالح الشركات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي توجد في الدول الفقيرة بسبب عدم قدرتها على تخطي مصاعب المنافسة بما فيه تكلفة اقتناء التكنولوجيا من لدن الشركات المنافسة وما

يسببه من غلاء لهذه التكنولوجيا وهو ما يساهم في ارتفاع مديونيتها وبالتالي تصريح العمال والإفلاس ما يؤدي إل انتشار البطالة والفقر... وما يسببه الفقر من تهديد لمحيط نظرا لإقبال الفئات الفقيرة على إهدار المواد الطبيعية بل ولجوء الدول الفقيرة نفسها إلى الزيادة في الإنتاج من المواد الأولية لتغطية حاجيات هذه الفئات الفقيرة وهو ما يعود مباشرة بالضرورة على "المحيط" وإنهاكه واستنزاف موارده... إن ما يمكن ملاحظته هو أن الاقتصاد المعولم يبنى على استهلاك متزايد للطاقة أو الموارد الأولية بصفة عامة... وبالتالي يكون الإضرار بـ "المحيط" ضرورة لا مفر منه.

ومن المتعارف عليه أنّ معظم المواد الأولية تُوجد في الدول النامية أو دول الجنوب ممّا يجعل المؤسسات الاستثمارية العملاقة تتحوّل إلى الانتصاب بالقرب من المواد الأولية وذلك قصد التخفيف من مصاريف النقل ولكن الهدف الأساسي هو إنتاج أكثر ما يمكن من الطاقة والإبقاء على الأضرار الناتجة عن عملية التحويل في البلدان النامية أي خارج دول الشركات الاستثمارية الكبرى. ورأس المسألة هنا هو الإضرار بـ "المحيط" من خلال استنزاف الموارد الطبيعية وعدم التحكم في الإفرازات الناتجة عن التحويل والإنتاج باعتبار أنّ هذه المؤسسات تعمل بمنطق المكان ليس لي إلا الضرر لا يلحق بلدي. ومن المعلوم أن الشركات الاستثمارية انتصبت داخل الدول الفقيرة والتي تتوقّر بها المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة وقد استغنت أكثر ما يمكن عن اليد العاملة وتعويضها بالآلات، وهو ما ساهم في انتشار الفقر لدى عديد الأفراد وما يتبع ذلك من غياب للخدمات الصحية وانتشار للأمراض والأوبئة والتزوح نحو المدن ممّا يزيد في إنتاج النفايات التي تضرّ بـ "المحيط". إنّ الاقتصاد العالمي قائم على السباق نحو الفوز بأكثر ما يمكن من المواد الطبيعية والأسواق لبيع المنتج وهو ما يجعل الشركات المتحكّمة في أسلاك الاقتصاد المعولّم تهتمّ بهذا التنافس دون التركيز على المخلفات التي يُحدثها هذا الإقبال المفرط على استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية بصفة عامة وبالتالي الإضرار بـ "المحيط" "العولمة هي تنافس اقتصادي شامل ممّا يجعل المؤسسات لا تُعطي أهمية لمخلفات أنشطتها" (Allemand Sylvain, Ruano et Borbalan, Jean-Claude, 2008, p. 85). وبالتالي إلحاق الأضرار بـ "المحيط" أكثر من حمايته. لقد ساعد تطوّر وسائل النقل البرية والبحرية وخاصة الجوية الشركات العابرة للقارّات على نهب الخيرات المتواجدة في مختلف أصقاع الأرض وخاصة المتواجدة على أراضي الدول النامية، وهو ما ساعد في ضرب مكوّنات "المحيط" والإجهاز على الطبيعة. وذلك راجع إلى أنّ هذه الشركات تقوم بتكرير المواد الطبيعية على عين المكان وتترك النفايات وتُرحّل ما تستحقّه ممّا تمّ تكريره أي موادّ نظيفة، وغير مُضرة.

جعلت "عولمة" الاقتصاد حدود الدول مفتوحة أمام تسرّب القوى الاقتصادية الخارجية والتحكّم في اقتصاد هذه الدول وخاصة النامية منها وهو ما يجعلها عاجزة عن التصدي لاستنزاف

مواردها وإلحاق الأضرار بمحيطها وبالطبيعة بصفة عامة. لقد التقت "عملة" الاقتصاد بمتواطئين في الدول النامية سهّلوا للشركات العابرة للقارات بأن تستنزف الموارد الطبيعية بأثمان بخسة مقابل مساعدتهم على البقاء في الحكم أو الوصول إليه وبالتالي إجحاف الطبيعة وإلحاق أضرارها بلا رقيب، ذلك ما تعرفه عدد الدول النامية ويتجاوز ذلك الإيتاء بنفايات كيميائية من الدول المتقدمة وإلقاءها في أراضي الدول النامية.

ولقد صاحبت "العملة" ثورة معلوماتية حتّى صارت "العملة" تركز على المعلومة، وذلك بجمع المعلومات المتفرقة عن الأسواق العالمية، عن المناطق الغنية بالمواد الأولية، عن المناطق الأكثر استهلاكاً، عن الأسعار وعن قيمة العملة. وبعد جمع هذه المعلومات يتم تخزينها وتحليلها واستخدامها في المخططات الاقتصادية.

أدت التقنيات المعلوماتية التي اعتمدها "العملة" أدت إلى تضخم التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وساهمت في ارتفاع الفوارق بين هذه الدول ذلك ما أدى إلى تناقضات اقتصادية لا تتماشى مع مبدأ التقليل في نسب الفقر ورفع التنمية في البلدان الفقيرة. بل زادت في استغلال الثروات الطاقية والمواد الأولية المركزة في البلدان النامية أساساً. حيث أنّ الدول النامية عجزت عن الاندماج في ما يُسمّى الفضاء المعلوماتي أو الفضاء الإلكتروني الذي يشهده العالم ويُعدّ جديد بالنسبة إليها أي بالنسبة إلى الدول النامية. هذا التفاوت في الاندماج في الفضاء المعلوماتي مثلما شهدته الدول فقد شهده الأفراد داخل البلدان التي تُحاول الاندماج فيه، وكذلك بين الدول النامية والدول المتقدمة وينعكس ذلك على "المحيط".

لقد أثرت "العملة" الاقتصادية المبنية على التقنية المعلوماتية وعلى السوق التشغيلية في عدد البلدان النامية حيث اختفت جملة من المهن والأعمال لتحلّ محلّها أعمال وخدمات معلوماتية وبالتالي الاستغناء عن جملة أعمال ومهن وتصريح العمال ممّا يؤديّ بعدد المؤسسات إلى الاحتفاظ بعدد قليل من العمال فتزداد نسب الفقر وينعكس ذلك على "المحيط" كما سبق وأشرنا.

تؤدي "العملة" الاقتصادية إلى تفتت المشاريع الصناعية أي تفرّقها وانتشارها في كلّ أنحاء العالم ممّا يعود بالضرر على "المحيط" حيث انتشار النفايات في كلّ مكان.

صار تأثير "العملة" الاقتصادية أو الاقتصاد المعلوم على "المحيط" واضح المعالم ذلك ما جعل العديد يؤكّدون على أنّ الاقتصاد المعلوم يساهم في تهديد "المحيط". تفكّك "العملة" الاقتصادية "المحيط". ولكن لا يعني غياب جملة من الايجابيات التي تعود بالفائدة على حماية "المحيط" منها أنّ المؤسسات الاقتصادية المهيمنة على النشاط الاقتصادي تستعمل معدّات تقنية متطورة أي معدّات

نظيفة ليست لها أضرار بالحجم الذي تسببه المؤسسات المتوسطة والصغرى التي توجد في البلدان النامية.

قد ساعدت عديد المؤسسات الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاد والمنتشرة على خروج عديد الفئات الاجتماعية من عتبة الفقر بل وهيأت لهم أحياء سكنية تتماشى والمتطلبات الحياتية ومهيئة بطريقة عصرية أي تتوفر على جل الخدمات (الغذاء، الصحة، المياه، الصرف الصحي...)، ووفرت لهم مواطن شغل بأجور مناسبة لا يمكن أن توفرها الشركات التابعة للدول النامية والتي تستغل الموارد الطبيعية في البلدان النامية ... لا يركز الاقتصاد المعولم على الصناعات التقنية والكيميائية واستغلال المواد الطبيعية فحسب بل هناك برنامج ليشمل التقنيات الحياتية أو تقنيات الحياة أي الكائنات المعدلة جينياً ابتداء من النباتات، البكتريات، الفطريات والحيوانات ... فعدد الشركات العالمية الرائدة في مجال المنتجات الكيميائية والصناعية بصفة عامة قامت ببيع وسائل منتجاتها تحضيراً لبرامج بحثية وتطويرية وتسويقية لتقنيات ومنتجات تقنيات الحياة. وقامت بشراء المؤسسات الناشئة في هذا المجال منها المختصة في مجال البذور أو الحيوانات والشركات الطبية والصحية ...

إن القوانين التجارية الدولية أو العالمية التي قامت على تحقيق الحقوق التجارية بناء على الاتفاقيات التي أبرمت إضافة إلى أجهزة الحواسيب التي سهلت إدارة الأعمال المتباعدة إضافة إلى ما تحقق من إنجازات مذهلة أو متقدمة من علوم وتقنيات الحياة، تشجع على ولادة تجارة عالمية من نوع آخر. تجارة تبنى على ما يسمى منتجات تقنيات الحياة.

إن التجارة "المعولة" التي انتشرت في كامل تراب المعمورة بحكم القوانين التي تم سنّها، وتطور وسائل النقل سواء برياً أو بحرياً أو جويّاً أو عبر الحواسيب ... كلّها عوامل قد جعلت من الكائنات المعدلة جينياً والبكتريات تجد المجال مفتوحاً للانتقال إلى كلّ مناطق العالم، وبالتالي فإنّ التلوّث يمكن أن ينتشر في هذه الأماكن. ممّا يزيد تخوّف الإنسان أن الشركات الزراعية المنتشرة في العالم تؤكّد على المنتجات الزراعية المعدلة جينياً سوف تصبح في غضون أعوام في كامل أنحاء العالم. وبالتالي التحكّم في المنتج الزراعي حسب رغبة هذه الشركات والتحكّم في توزيعه بين الدول ممّا يتسبّب في إعادة رسم خريطة الفقر بين الدول وما يسببه ذلك من إلحاق أضرار "بالمحيط" أي ما يسببه الفقر من إلحاق أضرار "بالمحيط" وهو ما سبق وأشرنا إليه. لقد أصبحت التطوّرات التي حقّقها تقنيات علوم الحياة من إنجازات عالية في المجال الحيوي، تنافس مجال التقنيات الأخرى وذلك على جميع المستويات. هذه التطوّرات المتسارعة التي تعرفها علوم الحياة والتي على أهبه الانتشار في أرجاء المعمورة تبشّر بالتلوّث وإلحاق أضرار "بالمحيط" أو أضرار مدمّرة "بالبيئة" أو "المحيط"، محدثة فوضى في النظام البيئي، ورغم إصرار علماء تقنيات الحياة بأنّ التطوّرات التي تعرفها تقنيات الحياة لن تلحق

أضرار "بالمحيط" أو "البيئة"، ولكن كم من علماء في المجال الصناعي وعدوا في بداية الثورة الصناعية أن لا أضرار تحدثها الصناعات ولكن اليوم نعاني مُخلفات كارثية قد لحقت "الطبيعة" و"البيئة" فنحن لا نتذكر حالة واحدة عبر تاريخنا شهدت ثورة تقنية رئيسية كانت كل آثارها حميدة على العالم الطبيعي وتتيح التقنيات المعاصرة لبني البشر أن يستغلوا موارد الطبيعة تماما لتحقيق مكاسب على المدى القصير، ولكن ذلك لا يتحقق دون التسبب في التلوث واستنزاف موارد الطبيعة وزعزعة استقرار جزء من الغلاف الحيوي في هذه العملية" (مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تسوية النزاعات، 2003، ص. 4). بهذه التقنيات الحيوية في الميدان البيولوجي يطمح الإنسان إلى إنتاج كائنات جديدة ومشكلة بطريقته الخاصة والتحكم في هذه الكائنات كما يريد، وبالتالي استبدال الكائنات الطبيعية بالكائنات المعدلة جينيا سوف يكون على حساب الكائنات الطبيعية التي ستتعرض إلى الاضمحلال أو الانقراض. سوف تترك ثورة التقنية الحياتية أثرا مدمرا "للبيئة" حيث أن الكائنات المجهرية المعدلة جينيا يمكن أن تولد كارثة "بيئية" مدمرة وبشكل لا يقل بحال من الأحوال عن الخطر الذي تمثله الصناعات التقنية والبيetroكيميائية فإذا أطلقت في "المحيط" يمكن أن تفلت من تحكم الإنسان ولا يستطيع التحكم فيها وبالتالي يمكن أن تسبب كارثة بيئية خاصة الكائنات المجهرية منها. والحال أننا نعيش وباء كورونا ومازلنا لم ندرك مصدر هذا الفيروس. هل هو اصطناعي أو طبيعي. إن ما يميز الكائنات المعدلة جينيا أو المهندسة جينيا هي أنها تنمو وتتحرك وتتكاثر في "المحيط، فالتكاثر، عن طريق الاستنساخ ينطوي على إنتاج عدد لا يحصى من النسخ الحية من مخلوقات جديدة، ثم إطلاقها في الغلاف الحيوي للتوالد وتتحول وتهاجر وتستعمر الأرض والماء والهواء" (مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تسوية النزاعات، 2003، ص. 4). فهي مختلفة عن المنتجات الصناعية الأخرى والكيميائية التي بدورها تلوث "المحيط" وبالتالي تنتقل من مكان إلى مكان ولا يمكن حصرها في مجال جغرافي معين حتى نراقبها ونحد من آثارها قبل وقوعها وتجاوز أخطارها. ربما تكون آثار الكائنات المعدلة جينيا على "المحيط" أكثر بكثير من الصناعات التقنية والكيميائية إلخ ... إذا كانت التقنيات الصناعية بما فيها الكيميائية قد استعملت لأغراض سلمية ولأغراض حربية، فكل منا يتذكر القنابل الذرية التي استعملت في الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن استخدام المنتجات الجينية الحديثة في الحروب وارد باعتبار أن الهندسة الوراثية والعمل على تغيير الجينات وتركيبها قد استقطبت الاهتمام الحربي أو العسكري ذلك ما يولد مخاوف من إمكانية خلق فيروسات وبكتيريا مهندسة جينيا يمكن أن تلحق أضرار فادحة "بالبيئة" و"المحيط" والفتك بمكونات الطبيعة. وتؤدي "العوامة" باعتبارها مبنية على فتح الحدود بين الدول إلى إمكانية نشر الأمراض المعدية سواء بين البشر أو بين الحيوانات بسبب التنقل بين البلدان ذلك ما أشار إليه "أنطونيو نيغري" و"مايكل هاردي" (1423هـ/2002م) عندما قالوا "لعل الوجه المظلم لوعي العوامة هو الخوف من العدوى، إذا قمنا بهدم الحدود العالمية، وفتحنا طريق

التواصل الكوني الشّامل في قريتنا العالميّة، فكيف سنتمكّن من الحيلولة دون انتشار المرض أو الفساد؟ ويتجلّى القلق بأوضح صورة في حالة وباء الإيدز" (ص. 210).

وبانتشار هذه الأمراض ينتشر التلوّث في المحيطات ويعود بالضّرر على الكائنات الحيّة من بينها الإنسان وقد ذهب "نيغري" و"هاردت" (1423هـ/2002م) في نقدهما لـ "العملة" وإمكانية أن تصبح "العملة" السبب الأساسي للعدوى والإضرار بـ "المحيط" إلى اعتبار "عصر العملة عصر العدوى الكونية الشّاملة" (ص. 210). إنّ ما يمكن أن نصل إليه هو أنّ "العملة" الاقتصادية بما هي فتح لمجمل الأسواق العالميّة وتخفيض في الضرائب الجمركيّة بل وإلغائها، قد وسّعت انتشار المؤسّسات الاستثماريّة الكبرى لترتكز أعمالها على استنزاف الموادّ الأوليّة المتواجدة في الدّول النّامية أو دول الجنوب تحت غطاء السّوق الحرّة أو السّوق المفتوحة ممّا يؤديّ إلى الإضرار بـ "المحيط" بسبب الاستنزاف المفرط والتحكّم في الأسعار عند شراء الموادّ الأوليّة وعند تحويلها ممّا يسبّب في زيادة نسب الفقر في الدّول التي توجد بها الموادّ الأوليّة ويكون لها انعكاسات على "المحيط" بتدهور مكوّناته. وقد بان لنا ممّا سبق أن نصطدم بالافتراض الذي مضمونه أنّ "العملة" بوصفها تعبّر عن الانتماء إلى الفضاء الكوني لا يزال يسبح في خضمّ تذبذب ثقيل. ففي الوقت الذي يُنظر فيه إلى أنّ "العملة" هي الإنقاذ الفعلي "للمحيط" ومكوّناته وذلك بذوبان مُجمل الدّول في صلب المنظومة العالميّة الاقتصاديّة دون تمايز. يكشف لنا الوضع العالمي عن وجه مغاير لهذا التوجّه الذي أضحت فيه عديد الدّول المهيمنة تفرض أنماط اقتصاديّة مُضرة وتضرب عمق "المحيط". إذن فالتوجّه الجديد للاقتصاد أو البديل إنّما يتجلّى في خطورته من حيث هو توجّه موحّد يفتح الباب أو المجال للاقتصاد المضّر "بالمحيط". تنفّد أهداف "العملة" الاقتصاديّة عبر منظّمات عالميّة، أهمّها "منظّمة التّجارة العالميّة".

خاتمة:

لقد مفهوم "المحيط" بشكل حادّ في منتصف القرن العشرين نظراً لتنامي الأسباب الكامنة وراء هذا الطّرح والتي تعدّدت منها: الانفجار الديموغرافي الذي يُعدّ من أهمّ نتائج التطوّر العلمي (الطبّ الذي بتطوّره أدّى إلى ارتفاع عدد السكّان بوصفه يؤديّ إلى ارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات). وبالتالي انتشار الفقر الذي يؤديّ بالطبّقات الفقيرة إلى إنبات الطّبيعة أو استنزاف مواردها. فضلاً عن سعي الدّول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتيّ دون مراعاة حجم الموارد الطّبيعيّة المتّاحة وغير المتجدّدة، بل وسعي هذه الدّول المصنّعة إلى السّيطرة على مُجمل الموارد الطّبيعيّة الموجودة في كلّ أنحاء العالم تحت غطاء ما يسمّى "العملة" أو "عملة" الاقتصاد، ذلك ما ساهم في فتح الباب على مصراعيه للدّول المتقدّمة والشّركات العابرة للقارّات لتتحكّم في الأسواق العالميّة بما فيها الموارد الأوليّة والتّقنيات المُستعملة، ذلك ما جعل هذه الدّول تبعث بهذه الشّركات الكبرى لتسيطر على أهمّ مواقع

الموادّ الأوليّة في العالم وخاصّة منها الطّاقية والمواقع الخصبة من الأراضي لتستغلّ مواردها وتجنّف منابها ممّا يؤدّي إلى الإضرار بـ "المحيط"، وإنّهاك الطّبيعة، مُخلّفة وراءها (أي الشّركات الكبرى) الدّمار والهدم غير عابئة بذلك. إنّهاك الطّبيعة باستعمال تقنية متطوّرة ومع ذلك ليست بنظيفة بمعنى تطوّر العلم والتّقنية قد حقّق شيئاً ما للإنسان ونقصد نوعاً من الرّفاهيّة لكنّه من جهة أخرى أصبح يهدّد وجوده من ناحية محيطيّة. وهكذا فإنّ الموارد الطّبيعيّة التي تمثّل الهدف الأساسيّ تزيد ندرة على ندرة أيّ تعجز الطّبيعة على احتواء متطلّبات الإنسان الهائلة التي لا تعرف توقّفاً، ونتيجة إلى الجفاء، وتوقّف عن العطاء باعتبار أنّ متطلّبات الإنسان تفوق الموادّ الطّبيعيّة. فهذه التّدخلات لا تنذر بتلوّث "المحيط" فحسب بل بزوال "المحيط" أو بحلول كوارث على "المحيط" وعلى الطّبيعة بصفة عامّة. وأنّ أزمة التّلوث التي يتعرّض لها "المحيط" تعود بعض أسبابها إلى تحقيق الاكتفاء الدّاتي، وتكديس الثّروات الطّبيعيّة، والتّدخل غير المدروس في الطّبيعة والتّعارض بين "المحيط" والتّقنية.

المراجع:

1. ابن منظور، 1988، الجزء الأول، لسان العرب بيروت، لبنان،، دار الجبل ودار لسان العرب.
2. الطبري، 1412هـ 1992م، جامع البيان في تأويل القرآن ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
3. القرطبي، 1418 هـ- ، 1998، الشواهد الشعرية في تفسير القرطبي، تحقيق ودراسة عبد العال سالم مكرم، بيروت، لبنان، عالم الكتاب..
4. ناصر، سعدي، عبد الرحمان، 1414هـ- 1993م، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، عالم الكتاب.
5. يوسف، محمد رضا، 2006، ، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة ناشرون.
6. أرني، نايس، علم البيئة والجماعة وأسلوب الحياة،، 2009، ترجمة ليلي عبد الرزاق، أبو ظبي ، القاهرة، مصر، الإمارات العربية بالاشتراك مع الدار المصرية اللبنانية.
7. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر، 1948، المادة 19
8. بن محمد بن عبد العزيز بن حميدان، 2007، عبد اللطيف، سنن قيام الحضارات وسقوطها قديما وحديثا مقارنة بأراء ابن خلدون، الرياض، السعودية العبيكان للنشر.
9. شرف، عبد الحميد، 14 قرنا من الصراع بين الشرق والغرب، .، 2017، الكويت، سما للنشر والتوزيع.
10. ليكلرك، جيرار،، 2004، العملة الثقافية،، الطبعة الأولى، ترجمة جورج كتورة، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
11. مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تسوية النزاعات، 2003، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف.
12. نيغري، وهارديت، إمبراطورية العملة الجديدة، 1423هـ/2002م، ترجمة فاضل جتكر ومراجعة رضوان السيد، الرياض، السعودية، مكتبة العبيكان.
13. هابرماس، الحداثة وخطابها السياسي، 2002، ترجمة جورج تامر ومراجعة جورج كتورة، بيروت، لبنان، دار النهار للنشر.

14. Allemand Sylvain, Rua no et Borbalan, Jean-Claude, 2008, , *La mondialisation*, , Paris, France, Le Cavalier.
15. André, Pierre, Claude, Deliste, Reveret, 2010, l'évolution des impacts sur l'environnement, Paris, France, Edition Presses internationales Polytechniques,
16. André, Pierre, Claude, Deliste, Reveret, 2010, l'évolution des impacts sur l'environnement, Paris, France, Edition Presses internationales Polytechniques.
17. Baudrand, Vincent, Marie Hervey, Gérard, 2006, Comprendre la mondialisation, Paris, France, Stydyrama.
18. Beandy, Raymond, 2000, La résistance incertaine, Paris, France, Harmattan.
19. De Wit, Hendrik C. D., 1982, Volume 2, Histoire de développement de la biologie, Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, Paris, France,
20. Emanuel, Kant, Sans Date, Vers la paix perpétuelle, Paris, France, Editions Gallimard.
21. Epictète, 1997, Entretiens, T2, Paris, France, Gallimard
22. Le Grand Robert, 1992, Tome 4, 2ème Edition, Paris, France, S. C. C.,
23. Lennon, Jean, 1971, Imagine.
24. Rey, Alain, 1992, Dictionnaire Historique de la langue Française, Le Robert, Paris, France,.
25. Sevette, Pierre, 1976, Géographie et économie comparée de l'énergie, , Paris, France, Université des Sciences Sociales De Grenoble .
26. Vidal, Paul, 1922, Principes de géographie humaine, Paris, France, Armand Colin.